ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

دور المؤسسات السياسيّة والاقتصاديّة الإفريقية في منع وحلّ النّزاعات المسلحة

The role of African political and economic institutions in preventing and resolving armed conflicts

دحماني العيد *
أستاذ محاضر(أ) كليّة الحقوق والعلوم
السياسيّة قسم العلوم السياسية – الأغواط-
l.dahmani@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 23/ 08/ 2022 تاريخ قبول المقال: 19/ 02/ 2023 تاريخ نشر المقال: 19/ 03/ 2023

الملخص:

بدأت الدول الإفريقيّة بعد الاستقلال العمل على بناء الدولة وتحقيق التنميّة المستدامة وفق الرؤية التي فرضتها الظروف الاقتصادية والبيئة السياسيّة والأمنيّة ، إلّا أنّ النّزاعات المسلحة الداخليّة والاقليميّة في القارّة الإفريقية عرقلت نجاح هذه الأهداف ، بالرّغم من المبادرات الإفريقيّة التي عملت على تسوية هذه النّزاعات ، لاتزال القارّة تعاني من ظواهر الحروب الأهليّة ، الانقلابات العسكريّة والصّراع على الموارد ، هذا ما أثر على كل محاولة تطور وتحديث للدولة الإفريقيّة ، لذا من الضروري ايجاد آليات جديدة فعالة تمنع نشوب النّزاعات المسلحة وتعمل على حلّها من اجل بناء السّلم والأمن في القارّة الافريقيّة.

الكلمات المفتاحية: القارّة الإفريقيّة ، النّزاعات المسلحة، بناء السّلم والأمن، الاتحاد الإفريقي.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

Abstract:

After independence, African countries began to work on building the state and achieving sustainable development in accordance with the vision imposed by the economic conditions and the political and security environment. But internal and regional armed conflicts in the African continent have hampered the success of these goals ,despite of African initiatives that worked to settle these armed conflicts.

The continent is still suffering from the phenomena of civil wars, military coups and the struggle for resources , this is what affected every attempt to develop and modernize the African state.

Therefore, it is necessary to find new effective mechanisms that prevent the outbreak of armed conflicts and work to resolve them in order to build peace and security on the African continent.

Keywords : The African continent, armed conflicts, building peace and security, the African Union**.**

مقدمة:

يُعدّ تنامي وتجدّد النّزاعات المسلحة في دول القارّة الإفريقية ظاهرة شديدة التعقيد من حيث تداخل عوامل نشوبها وتجددها في الدّول الافريقية وهي عادة ما ترتبط بتدخل دول الجوار أو بالتدخلات الاجنبية مما يُكتسب النّزاع بعداً إقليمياً وهذا طبعا يرجع إلى تزايد عدد الفاعلين أو اللاعبين وتتعدد مصالح الأطراف المتحاربة ويُصبح الحل أكثر تعقيداً وتنتج عنه أثاراً كبيرة ومتعددة على الأمن في القارّة الافريقية فبالرّغم من جهود ومبادرات تسوية النّزاعات الأممية والإقليمية بمختلف مستوياتها لبناء السّلم في المنطقة خاصّة منها التي تبنتها مؤسسة الاتحاد الإفريقي وبعض المجموعات الاقتصادية الافريقية الفاعلة التي تدعم حفظ الأمن والسّلم في القارّة الافريقية من خلال الوساطة والتفاوض بين الاطراف المتحاربة أو بإرغام الأطراف من خلال التدخل بقواتها الموجهة لحفظ السلام او الحظر السياسي والاقتصادي ، إلاّ أنّ العديد من النّزاعات المسلحة لا تزال خارج معادلة التسوية والبعض منها يتجدد لعدم التزام الاطراف المتنازعة.

إنّ تزايد النّزاعات المسلحة في المنطقة خاصة منها المرتبطة بالصّراع على السلطة في ظلّ التدخلات العسكرية الأجنبية صعّب من إيجاد مقاربة لتسوية النزاعات المسلحة التي في معظمها تمتد

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

تهديداتها إلى الدول المجاورة وقد تؤدي إلى توتر الوضع فيما بينها نظرا للتداخل العرقي والجغرافي بين الدول الذي تسببت فيه الدول الأوربية أثناء فترة الاحتلال حيث تم توزيع سكان القبيلة على أكثر من دولة وتقسيم الأقاليم وإخضاعها لسيطرة أكثر من قبيلة وفق مصالح وخطط الدول الاستعمارية وهو ما تسبب في نشوب نزاعات مسلحة عندما تتضارب مصالح هذه الجماعات وتختلف في توجهاتها.

انتهت العديد من هذه الصراعات إلى أزمات سياسية وأمنية إمّا نتيجة الصّراع على السلطة بين المعارضة والأنظمة الحاكمة وإمّا بين تشكيلات عرقية متنافسة تلجأ إلى العنف المسلح لإثبات وجودها وحقها في السلطة كما هو الأمر في دولة ليبيا ، الصومال ، مالي والسودان وفي ظل تعذر التسويات السلمية في مناطق النّزع فيها والتي تبنتها عدّة دول من خلال الوساطة أو عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية أو حتى التي تبنتها الأمم المتحدة أصبحت القضية تشكل تحد كبير أمام تحقيق أمن القارّة واستقراها السياسي والتنموي ومن هنا يتشكل لنا طرح التساؤل التالي كمشكلة بحثية في الموضوع:

- **ما هي استراتيجية المؤسسات السياسيّة والاقتصاديّة الإفريقيّة في منع نشوب النّزاعات المسلحة وتسويتها ؟**

وهذا التساؤل العام يحتاج إلى تفكيك لمعرفة وفهم تفاصيل الموضوع من خلال طرح الأسئلة الفرعيّة التالية:

- ما هي أسباب نشوب النّزاعات المسلحة في القارّة الإفريقية ؟
- ما هي مضامين وآليات تفعيل المؤسسات الإفريقية ؟
- كيف يمكن تبني استراتيجية فاعلة لمنع نشوب النّزاعات المسلحة؟

-الاطار المفاهيمي :

النزاع: يُعبر النزاع عن حالة تعارض تكون بين طرفين او عدّة اطراف في الأهداف و المصالح فهو حالة من عدم التوافق بين أطراف النزاع والتي تتصاعد لتصل إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه، ويتشكل النزاع من تفاعل في المواقف والسلوكيات ،أي الادراكات المتناقضة والأفعال سواء، أكانت

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

مباشرة أو غير مباشرة، والنزاع يبدأ من حالة التناقض إلى حالة الظهور ليدخل الأطراف في حالة العنف ويعرف النزاع على أنّه" نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[1]

الحرب : يعرف "برت راند راسل" الحرب على أنّها :" تُعد بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل منها قتل وتشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف معين وفي تعريف آخر تمثل الحرب عنفا منظما تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض .

الصراع : ينظر "دويتش " إلى الصّراع على أنّه وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو النشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر وهو الذي يمنع أو يعرقل حدوث أو فعالية النشاط الثاني ، الصّراع يمكن أن يكون صغيرا كوجود خلاف كبيرا مثل وجود الحرب والصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة بل لقرون عديدة.[2]

الحدود السياسية: تتمثل في الخلط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الارض، وهو بذلك يُعيّن أطراف الدولة ومجالها الجغرافي المرتبط بسيادتها و قوانينها وفي المقابل تبدا سيادة و قوانين دولة أخرى وتُعّرف ايضا بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن الاقاليم الاخرى حيث تمارس سياستها ضمن نطاقها وتُمثل الحدود خط الدفاع الأول عن الدولة.[3]

تسوية النزاع : تعني الوصول إلى اتفاق حول النزاع بين أطرافه بحيث يقومون بإنهاء حالة النزاع المسلح وتنهي حالة السلوك النزاعي العنيف ويُعرف ايضا على أنّه هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية ، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف وإمكانياتها الاطراف المتصارعة.[4]

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت :كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985 ، ص14 .

[2] عبد الله مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ،طرابلس: دار الرواد ،ط.1 ،2002ص ص.151-153.

[3] نعيم الظاهر: لجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، عمان ، دار اليازوري العلمية، 2007، ص.28.

4 حسين قادري: النّزاعات الدولية دراسة وتحليل الجزائر : دار منشورات خير جليس ، ط .1،2002،ص.11.

إدارة النزعات الدولية :إنّ مفهوم إدارة النزاع ومضمونه الأساسي يتمثل في أنّه عملية تهدف إلى الحد من النزاع أو التهدئة أو الاحتواء أو منع تصاعد النزاع و العنف، فهو عملية تسعى في غالب الأحيان للوصول إلى تسوية[5].

المبحث الأوّل: طبيعة النّزاعات المسلحة و اسباب نشوبها في افريقيا .

بما انّ موضوع الدّراسة يندرج ضمن نظرية تحليل النّزاعات فقد اصبح لزاما أن تخضع الدّراسة إلى اساليب التحليل المعاصرة للنّزاعات بغرض التفسير وتحديد الأسباب كما نبحث من خلالها في تحليل بيئة النّزاع واثناء النّزاع وما بعد النّزاع لتركيز النتائج التي من شأنها تساهم في وقف النّزاعات في القارّة الإفريقيّة الذي اصبح أمرا ضروريا نظرا لمدى خطورة تداعياتها على شعوب المنطقة بتدمير بنيتها الاجتماعية وتحطيم اقتصادات الدول الافريقيّة خاصة وان بعض مستويات النزاع يتعذر تسويتها لعقود من الزمن وقد يشتمل النزاع الواحد في الدولة الافريقية على اكثر من شكل بين حرب اهلية وانقلابا عسكريا وحركات تمرد ونزاع حدودي.

يرى الواقعيون الجدد أنّ الساحة الدوليّة قد عرفت بروزا متزايدا لفواعل جديدة في النظام الدولي كالمنظمات الحكوميّة وغير الحكوميّة أو في شركات متعددة الجنسيات وهو ما أدى إلى تشكل فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له وهو بنية النظام الدولي الذي هو محصلة التفاعل بين جميع الوحدات ولذلك فالنظام الدولي يتكون من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء والاستمرار، وعليه فقد كان تركيز الواقعية الجديدة على البناء الفوضوي للنظام الدولي بدلا من الإنسان والدولة كما طرح "بوزان" تفسيرا واقعيا للصراع العِرقي مشيرا إلى أنّ انهيار الدول متعددة الأعراق من شأنه أن يضع الجماعات العرقية المتنافسة في حالة الفوضى و بالتالي يُثير التخوفات الحادة ويُحفز كل جماعة باستخدام القوة من أجل تحسين وضعها النسبي.[6]

أمّا المنظور النيوماركسي فهو في طبيعة العلاقات الدولية التي لا تخرج عن إطار ما يُعرف بالتبعية ، حيث يرى بأنّ بنية العالم هي بينة هرمية تسيطر عليها القوى الكبرى وتُعبر النظرية عن

[5] سامي ابراهيم الخزندار: إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز جزيرة للد راسات، 2014 ، ص72 .

[6] تامر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2005،ص 217.

واقع دولي معين ، من خلال تشخيص طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النّامية لذا فإنّ نظرية التبعية تنطبق على واقع العالم الثالث في ارتباطه بالدول الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر (19م) عندما أدى التطور الرأسمالي في الدول الغربية إلى البحث عن حلول للازمات النّاجمة عن تراكم رأس المال وزيادة فائض الإنتاج من خلال التوسع على حساب الدول النامية حيث شملت كل الدول الإفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية كتوابع (Satellites) لدول المتروبول (Metropole) في النّظام العالمي ، لذا فإنّ تواجد القوى الكبرى في إفريقيا بتحكمها في معظم ثروات الدول الإفريقيّة من خلال احتكارها لتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع يُبقي هذه الدول في التبعية المطلقة وارتباط دخولها القوميّة باستثمارات دول المصنعة.[7]

المطلب الأوّل: أسباب نشوب النّزاعات المسلحة في إفريقيا.

تُعتبر مرحلة الاحتلال الأوربي لإفريقيا من المراحل التاريخية المهمّة في دراسة الظّاهرة السياسيّة في القارّة الإفريقية خاصة المتعلقة بنظام الحكم والأوضاع الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية لسكان القارّة إذ لم تبق القارّة على الشكل الذي وُجدت عليه سواء تعلق الأمر بنمط الحكم الخاص بها أو بطبيعة المجتمع الإفريقي حيث تعمّد الاحتلال الأوربي تفكيكها وفرض أساليب وأعراف منطقة على أخرى مما جعل دول القارّة الافريقية تُوجه جُملةً من التحديات عقِب استقلالها ، فالكثير من القضايا بقيت عالقة بسبب تعقيداتها ابرزها التقسيمات الحدودية و الديمغرافية العشوائية التي لم تُراع فيها منشأ وخصوصية الشعوب العرقية والدينية وغيرها من المقومات التي تُشكل هوية القبيلة في منطقة معينة من القارّة ،كما عمل الاحتلال الأوربي على التفرقة والتمايز من خلال الاستعانة بقبيلة في غزو واحتلال قبائل أخرى وهو ما تولدت عنه احقادا بقيت تلازم نفسية الاشخاص والجماعات في علاقاتهم مع القبائل المجاورة.[8]

[7] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،ط1 . 2007م ،ص.176.

[8] ديفيد ج فرانسيس ، منهجية تحليل النزاع في افريقيا إسهامات نظرية : ترجمة عبد الوهاب علوب ، محرر : فيخواخ جوميس بورتو، محرر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010 ، ص ص 75 – 77.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

أوّلا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لنشوب النّزاعات في افريقيا.

تُشكل الموارد الطبيعيّة أهميةً كبيرة لدى الدولة في بناء قوتها الاقتصادية وتلبية حاجيات مواطنيها فهي بذلك تساهم في تحقيق استقرارها الاجتماعي ، كما تُحاول من خلالها تحقيق نفوذ أو مكانة دولية من في علاقاتها الاقتصادية واستقلالية في صناعة القرار وبعدا استراتيجي في سياستها الخارجية فالدولة التي تتوفر على الموارد الحيويّة يمكنها توجيه السياسة الدولية أو كسب الحرب وهو ما يُعبر عنه بالأمن الطاقوي، وهذا يعني أنّ عديد الدول تتصدع جبهاتها أو تدخل في أزمة طاقوية بفقدانها للطاقة أو الموارد الطبيعية في الصّناعة الاستراتيجية وهذا ما تعكسه حالة الحرب الروسية الاكرانية منذ بدايتها 2022م بدخول معظم الدّول الاوربية في معضلة طاقوية بسبب استخدام روسية استراتيجية وقف تصدير الغاز في حربها .

1- الصراع على الموارد الطبيعية :

يُقصد بالموارد الطبيعية أنّها كل ما يتعلق بالموارد الطاقوية ،المواد الزراعية والغابية ، المياه والأراضي الخصبة المتوفرة في الطبيعة والتي يمكن استغلالها لتحقيق مكسبا اقتصادي أو مصدرا هاماً للدخل ولهذا نجد أنّ الدولة الافريقية تعاني من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسبب تأثرها الدائم لازمات خارجية مثل ازمة انخفاض اسعار الموارد الطاقوية أو ارتفاع اسعار المواد الغذائية وفي كلتا الحالتين تبدأ الجبهة الداخلية للدولة الافريقية في تصدع وصراع داخلي لقلة الموارد أو لسوء توزيعها وفي هذا الصدد يُركز بعض المفكرين من اتجاه البيئة السياسية ونظريات جدوى النزاع على البيئة الاستنزافية غير المتوازنة لمعظم اقتصاديات ما بعد الاستعمار وهشاشتها حيث يُرجعون مصدر النزاعات بين الجماعات في الدولة الافريقية إلى زيادة الطلب والسيطرة على الموارد الطبيعية.

ومن أهم النماذج التي تعكس مدى تداخل العوامل من حيث مصدرها في النّزاعات نجد نزاع "دلتا النيجر" في نيجيريا، الذي يمتد لأكثر من سبعين الف كيلومتر مربع (000 70كم²) ، مكوناً 7.5 % من المساحة الإجمالية لنيجيريا وفقاً لإحصائية الحكومة النيجيرية، حيث عَرفت المنطقة نزاعات مسلحة منذ تسعينيات القرن الماضي بين الحركات المتمردة والحكومة المركزية حول مخزون كبير من النفط تستغله الحكومة المركزية مع العديد من الشركات المتعددة الجنسيات دون توفير أدنى الشروط الصحية والخدماتية للسكان المحليين الذين يُقدر عددهم في العام 2005 أكثر من 30 مليون نسمة، ويمثل أكثر من 23% من مُجمل سكان يعاني الفقر والتهميش بنسبة35% وهي الاسباب التي

فجرت الوضع وأدت الى حرب تقودها حركة تحرير "دلتا النيجر" ضد الحكومة المركزية والشركات البترولية واستمر النزاع المسلح بين الطرفين إلى أنّ خصصت الدولة جزءا من عائدات النفط للسكان في المنطقة حيث نصّت المادة 126 من دستور 1999م، لتعويضهم عن الخسائر والاضرار التي لحقت بالسكان والاراضي.

لكنّ هذا لم يوقف الصراع إنما تطور الى المستوى السياسي ففي عام 2012، حيث تجدد النزاع بين ميليشيا " بالاكا" ذات الأغلبية المسيحية وتحالف" سيليكا" ذات الاغلبية المسلمة إلى مقتل الآلاف وجعل اثنين من كل ثلاثة مدنيين يعتمدون على المساعدات الإنسانية وتراهن جمهورية افريقيا الوسطى على انهاء النّزع وفق خريطة الطريق المتضمنة لاتفاق السلام لعام 2019، التي وقعتها حكومتها ، في العاصمة السودانية "الخرطوم" مع المجموعات المسلحة، التي تسيطر على غالبية المناطق في البلاد، بمبادرة من الاتحاد الأفريقي، وذلك بعد أكثر من 10 أيام من المفاوضات الحثيثة، وتبقى هذه المبادرات غير ضامن لتحقيق السلم والامن في المنطقة بحكم غياب الاليات الكفيلة بذلك بدليل أنّه الاتفاق الثامن (08) منذ 2012م .[9]

2- الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

إنّ الرابطة العرقية او الدّينية تأتي في صدارة العوامل التي تجمع الولاء والتنظيمات الاجتماعية وهي من الروابط التقليدية المؤسسَة للجماعة الافريقية على مدى عهود من الزّمن ولها الاثر النفسي الكبير في حياه الجماعة تجعل منه يشعر بوجوده وفق معتقداته وانتمائه وكونها تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات ، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسّسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة بشكل رسمي في الدولة وهو ما تعتبره المؤسسات الرسمية تهديداً لسلطة الدولة الوطنية باعتبار أنّ داخل الجماعات العرقية الواحدة ولاء محتوم للعشيرة والانتماء الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية، من أجل السلطة والهيمنة.[10]

---

[9] الأمم المتحدة، السلم والأمن: عن موقع:
https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048732 يوم 20-08-2022، سا12.40

[10] دحماني العيد ، الإصلاح السياسي في دول القارّة الإفريقية في ظل التحولات الدولية ،الجزائر انموذجا (1999 – 2014) أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1439هـ – 2018م، ص.42.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

يتوقف هذا على مدى امتلاك الجماعات العرقية في إفريقيا القدرة والالتفاف حول مشاعر الجماعة أو القبيلة كما نجد من جهة اخرى أنّ الدولة قد كرست أساليب التمايز والجهوية عن طريق النخب الحاكمة بين الاثنيات من أجل تحصيل النفوذ والامتيازات المالية والمادية في مقابل تهميش جماعات اخرى، مما جعل هذ الجماعات تتشكل لديها قناعة كبيرة بضرورة الحصول على حقوقها او الاعتراف بوجودها في التداول على السلطة من خلال فرض نفسها وهو عامل كفيل بشوب النزاعات المسلحة يصعب فك معادلتها عندما تقبل بدخول عدة متغيرات اقليمية ودولية.

ثانيا: الأسباب السياسيّة في نشوب النّزاعات المسلحة .

1- فشل مشروع بناء دولة المؤسسات :

إنّ اولويات الدولة حديثة الاستقلال تنصب بدرجة كبيرة في اعادة بناء الدولة من حيث تحديث المؤسسات واضفاء طابع الشرعية من خلال تفاعلها واداء ادوارها، لذا لجأت الدولة الإفريقية إلى التركيز على وظائفها في احداث التنمية وتحديث اجهزتها الادارية والسياسية بهدف الربط بين العمليتين السياسية والاقتصادية خاصة إلّا أنّها اخفقت في ايجاد دساتير عقلانية تراعي خصوصية المجتمع الافريقي بالنظر الى التنوع الاثني ،الثقافي والديني وتهيئ مختلف أطياف المجتمع من خلال التعبئة السياسية التي تشكل الوحدة الوطنية خاصة عند نعرض الدولة للازمات والضائقة المالية كإجراء مسبق قبل أن تتوسع الفجوة بين المؤسسات الرّسمية والجماعات الاثنية نظرا لأنّ المرحلة التي تخضع فيها الدولة لإعادة بناء سياسي أو هيكلة اقتصادية.

احتفظت معظم الدول الإفريقية بالأسلوب الاستعماري الذي يقوض من حرية الافراد والجماعات في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بالرغم أنّ الاستقلال حق كل فرد افريقي وجب أن ينعم بحرياته في موطنه وعليه فإنّ اسلوب الاكراه والقمع اعاد الشعور للافارقة بان الاضطهاد والتهميش لم يفارق أي سلطة تحكمه وهذا فرض واقع مماثل على القبائل مما زاد في حدة المواجهة وقلل من الولاء الذي من المفروض يخدم الدولة والمجتمع بالرغم من تبني الدولة الافريقية مشروع التنمية المنشود الذي حاز على اولويات المجتمع السياسية والاجتماعية بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني كونها ترتكز عليه باقي العمليات النهضوية في القطاعات الاخرى .

2- **الصراع على السلطة والانسداد السياسي :**

لقد شهد العقد الاخير من القرن العشرين (20) م، تطورا سياسيا واسعاً عبر أرجاء القارّة الأفريقية وذلك عقب موجة التحولات الدولية والأحداث السياسية المتمثلة في التحول الديمقراطي ، حيث اتجهت دول القارّة في معظمها إلي الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية الغربية رغبةً في التكيف ومسايرة العالم حيث تلتها مرحلة نشطة من الانتخابات كظاهرة معبرة على الديمقراطية في إفريقيا ، ففي خلال الفترة الممتدة بين 1990-1998 شهدت منطقة جنوب الصحراء وحدها نحو سبعين (70) انتخابات تشريعية بمشاركة حزبين على الأقل في 42 دولة، مقارنة بسنة 1980 حيث كان العسكريون يحكمون 43 دولة إفريقية ثم تقلص العدد إلى 9 دول فقط عام 2001م، واُعتبر هذا التجول مؤشرا هاما على الاستقرار.[11]

لكن ما ميز هذه الاصلاحات أنّها جرت بوتيرة سريعة ولم تؤسس لها ارضية اقتصادية قوية كما لم تعمل على تهيئة الجبهات الاجتماعية لاستيعاب مضمون العملية السياسية وبالرغم من استمرار آلية الانتخابات في التداول على السلطة أو نقلها إلا أنّ القارّة الافريقية سرعان ما اخذت محنا آخر في التعبير عن الاستياء أو رفض النتائج من خلال استخدام العنف بين المتنافسين إمّا باستخدام العنف أو الانقلابات العسكرية بمعدل 100 انقلابا ناجحا في العقود الأربعة الماضية .

كما ساهمت موجة التغيير التي جاءت على خلفية الاحتجاجات الشعبية خلال عام 2011م، وافضى بعضها إلى حروب اهلية اثرت سلبا على أمن واستقرار القارّة بفعل انتشار العديد من التهديدات الامنية أبرزها انتشار الارهاب ونشاط الجريمة المنظمة وجماعات المتاجرة بالأسلحة والمخدرات وهو ما ساهم في تغيير ملامحها في وقت عجزت فيه كل محاولات الوساطة في حلّ هذه الازمات ابرزها الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية والمالية لكن القوى الغربية وبعض الدول العربية حديثة العهد بالسياسة الدولية عرقلت مبادرات السلام في المنطقة .

إنّ مثل هذه التطورات الامنية التي اصبح بعضها هجينا حول المنطقة الى مسرحا للقوى الاجنبية بذريعة التصدي للإرهاب والجماعات الاجرامية للحفاظ على مصالحها ويحول الدول الى وكالات تابعة لقوى مهيمنة يصعب التخلص من مأزقها مستقبلا.

[11] حسين عثمان محمد عثمان ،النّظم السّياسية بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية 2009 ، ص. 237.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

المطلب الثاني : مظاهر النّزاعات المسلحة في افريقيا

تعدّ النّزاعات الحدودية من أكبر التهديدات التي تستهدف السلم والأمن في إفريقيا بحكم الدول الافريقية أنّ لا تزال تتمسك بالمفاهيم التقليدية للدولة خاصة منها الدولة القومية بغض النظر عن الاهمية الجيواستراتيجية للمنطقة التي يمكن ان تكون محل نزاع ويبقى العامل الاساسي في نزاع الحدود مرتبطا بالحقبة الاستعمارية التي قسمت القارة وفق مصالحها تقسيما عشوائيا دون الاهتمام بالامتداد الجغرافي للسكان أو إلى الروابط العرقية والدينية أو الثقافية التي تجمعهم الامر الذي شكل نزاعا حول هوية المكان والسكان.

اولا: النّزاعات البينية والحدودية .

إنّ تقسيم القارّة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى من خلال اجتماعهم في مؤتمر "برلين"1884 – 1885م ، حيث تم رسم الحدود على الخرائط في أوروبا والتي عكست مصالح القوى الاستعمارية ولم تراع خصوصية المجتمعات وشؤون الدولة الأفريقية حيث أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، ووجود جماعات عرقية ذات تاريخ بعيد من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة ، مما تسبب في اندلاع العديد من الصراعات العنيفة بسبب النزاعات الحدودية أبرزها حرب القرن الأفريقي بين الصومال وإثيوبيا (1977 ــ 1978) وكذلك الحرب التي تخوضها المغرب ضد جمهورية الصحراء الغربية التي أدت إلى انسحابه من منظمة الوحدة الافريقية سنة 1984م، على خلفية قبول المنظمة كامل العضوية لجمهورية الصحراء الغربية.

كما شكلت الحرب بين ليبيا وتشاد (1973 ــ 1988) توسعا للنزاعات المسلحة في القارّة الافريقية حيث اعقبه النزاع التاريخي بين اريتريا واثيوبيا لسنة 1999.م، الذي خلف نصف مليون ضحية فهو نزاع بين دولتين متجاورتين اذ تَعتبر كل دولة حق السيادة على الاقليم المتنازع عليه بينما يُنظر له من جانب اخر أنّه نزاع حول رسم الحدود وهو الأمر نفسة ينطبق على النزاع بين ليبيا وتشاد وتُعد نزاعات تعيين الحدود من انشط واصعب النزاعات لأنّها مرتبطة بتحديد نطاق السيادة الاقليمية لكل دولة بمعنى آخر ، اجراء قانوني وسياسي يهدف إلى تحديد امتداد سلطة كل دولة على اقليمها وفق ابرام اتفاقية بين دولتين او اكثر عادة ما تُنظمها منظمات دولية او اقليمية.[12]

[12] دحماني العيد ، مرجع سابق ، ص.30.

لقد تزايد الاهتمام بالحدود خاصة مع اكتشاف الثروات الطبيعية في بعض المناطق الحدودية ، مما ساهم في نشوب نزاعات متعدّدة مثل النزاع الحدودي بين "الغابون" و " غينيا الاستوائية" حول جزر "كوريسكو" على خلفية عملية الاكتشاف التي اجرتها الشركات الامريكية في المنطقة ونفس الشيء بين "نيجيريا" و "الكاميرون" عام 1980م، حول شبه جزيرة "باكسي " الغنية بالنفط لدرجة اعلان الحرب بين البلدين ، ونشوب النّزاع الحدودي بين " مالي و بوركينافاسو " حول الشريط الحدودي "أغاشير " Agacher 1985م، الغني بالموارد المعدنية مما شكل دافعا كبيرا في بروز هذا الصراع .

اتسعت رقعة الخلافات الحدودية بين الدول الافريقية في معظم مجال القارّة حيث النّزاعات الحدودية غير المؤسسة علميا ولا تاريخيا حيث عقب استقلال الجزائر سنة 1962م، وفي مرحلة جديدة للدولة الجزائرية لم يمر عليها بضعة اشهر حتى شرع النظام المغربي في غدره وخيانته لدول الجوار ودخوله الأراضي الجزائرية الامر الذي ادى الى اندلاع الحرب في المنطقة اصطلح عليها بـــ"حرب الرمال" في الـــــــ8 أكتوبر 1963م.

لقد واجه اعتداء النظام المغربي وادعائه لبعض المناطق داخل التراب الجزائري تنديدا واسعا من الداخل والخارج ابرزه ادانة حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الحادثة ، حيث أصدر بيانا في جريدة الشعب الجزائرية يوم 17 أكتوبر 1963م ، يشجب فيه عدوان السلطات المغربية على التراب الوطني الجزائري ،أمّا بالنسبة للدولة الجزائرية فمسالة النزاع على الحدود غير مؤسسة سياسيا ولا جغرافيا وبقي العديد من السياسيين ونخب نظام المخزن تُوهم الشعب المغربي بالمغالطات للإبقاء على شرعيتها واخفاء ازماتها في ادارة شؤون البلاد ، وتُشير مثل هذه السلوكيات للدول ذات النزعة العدائية خطرا على تقدم المنطقة في مجال التعاون المشترك والتقارب بين الشعوب واستبعاد مشروع الاتحاد.

ثانيا : النزاعات الداخلية.

تُشكل النّزاعات الداخلية في القارّة الإفريقية الجزء الأكبر من النّزاعات فيها لأنّ هذا النّوع من النّزاعات مرتبط اساسا إمّا بالصراع على الموارد او الصّراع على السلطة وتشب بين الحكومات والمعاضة أو بين الجماعات العرقية والحكومات وفي معظمها تنشب بين المجموعات العرقية أو متعدد الأطراف ويمكن أن نشخصها في المظاهر التالية:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

1- الانقلابات العسكرية:

شهدت القارّة منذ الاستقلال في منتصف القرن العشرين الماضي(20م) ما يقارب من 83 انقلاباً عسكريا تتكرر الظاهرة في أكثر من عشرين (20) دولة عدّة انقلابات عسكرية بلغت في بعضها ستة (06) انقلابات، مثلما حدث في نيجيريا، حيث شهدت ثمانية انقلابات بين 1966م ، و1993م، حيث بدأ الانقلاب الأول سنة 1966م بعد ست سنوات من الاستقلال عن بريطانيا وذلك في ظل صراعات عرقية تحولت إلى حرب أهلية عام 1967م، بعد محاولة بعض الأقاليم في شرق البلاد الانفصال ، أما في موريتانيا شهدت ستة 06 انقلابات خلال ثلاثين 30 سنة والى غاية 2008م ، حيث بدأت سلسلة العمليات الانقلابية في سنة 1978م ، فيما شهدت نحو 13 دولة انقلاباً عسكرياً واحداً فقط وبذلك تصدّرت إفريقيا قائمة القارّات الأكثر عرضة للانقلابات العسكرية وهو الأمر الذي أثّر سلباً في مخططات التنمية في هذه القارّة وعلى استقرارها السياسي .

حيث تجددت (03) انقلابات خلال عامي(2008م و 2009م)، في كلٍّ من موريتانيا، غينيا بيساو، ومدغشقر، علاوة على انقلاب دولة مالي الأخير في 21 مارس 2012م، أطاح عسكريون نظام "أمادو توماني توري" وأقدمت "لجنة وطنية للنهوض بالديمقراطية وإعادة بناء الدولة" برئاسة "أمادو هايا سانوغو" على حل المؤسسات وتبعه انقلاب "غينيا بيساو "الذي وقع يوم 12 أبريل 2012م، " أدى هذا الانقلاب العسكري إلى تعطيل العمليّة الانتخابية قبل أسبوعين من الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

أمّا في عام 2017، أدى الانقلاب العسكري في زيمبابوي إلى إنهاء حكم الرئيس، "روبرت موغابي" الذي استمر 37 عاما، وفي عام 2019م، أطاح مجلس عسكري بنظام الفريق عمر البشير الذي حكم البلاد 30 عاما، وتكرر الانقلاب يوم 25 أكتوبر2021م ، حيث قاد رئيس مجلس السيادة الفريق "عبد الفتاح البرهان" انقلابا عسكريا ومن هنا تبين من سلسلة هذه الانقلابات أنّ دول القارّة تخضع التأثر والتصدع لتداعيات الظاهرة الأكثر انتشارا ، فكلما وقع انقلابا في دولة ما تنتقل عدوته للدول الاخرى التي تتقاطع معه في نفس الظروف وعلى هذا الاساس تتبرر سلوكيات الدول التي تحدث فيها انقلابات عسكرية.[13]

[13] جوزيف سيجل، 03 جانفي 2022، انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية عن موقع:
https://africacenter.org/ar/spotlight/ar / يوم 15-07-2022، 11.30 سا

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

بناء على ما تقدم يتضح وقائع الانقلابات خلال العقد الاخير خضعت لفرضية العدوة المتنقلة وهي حالة من المرض السياسي المزمن تعبر عن حالة التغيير السياسي في بعض دول القارة الافريقية ، ومنه نجد نفس الحالة في في دولة "تشاد" فبعد مقتل الرئيس ادريس ديبي 20 /04/ 2021 خلال مواجهات مع ميليشيات "جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد" شمالي البلاد، لم يجرِ انتقال السلطة إلى رئيس البرلمان، حسب الدستور، بل قام نجله محمد إدريس ديبي بتولي السلطة وحل الحكومة وأوقف العمل بالدستور ونفس الشيئ حدث في "بوركينا فاسو" إذ تجددت الانقلابات سبعة مرات خلال نصف قرن آخرها الذي وقع في 23 جانفي 2022، حيث استولى عسكريون متمردون على القاعدة العسكرية في العاصمة "واغادوغو" واعتقلوا الرئيس " كريستيان كابوري" وتم عزله وأعلن الجيش حلّ البرلمان والحكومة ووقف العمل بالدستور.

إنّ هذه الانقلابات التي لها تداعيات على أمن القارّة بالدرجة الأوّلى لأنّها تعكس هشاشة وضعها في المجتمع الدولي مما يؤدي إلى تقويض فرص اندماجها في الاقتصاد الدولي واستقطاب المستثمرين أمّا على المستوى الأمني فقد تتوسع دائرة الحرب في الدولة التي يحدث فيها انقلابا مضاد مما يؤدي الى حرب أهلية قد تستمر لعقود وهذا يفرز تهديدات اكثر فتكا بالدولة المأزومة والدول المجاورة كانتشار الجريمة المنظمة وتنامي نشاط الجماعات الإجرامية وطبيعيا تنجم عن مثل خذه الظواهر مشكلات اخرى مثل زيادة عدد اللاجئين، والهجرة الغير شرعية وغيرها من التهديدات الامنية .

2- الحروب الاهليّة :

تُعد الحرب الاهلية في افريقيا الشكل الاكثر انتشارا في النّزاعات المسلحة نظرا للظروف التي تُلم بمجتمعات دول القارّة الافريقية بسبب التنوع الاثني ، حيث أنّ التقسيم المتناقض وغير العادل دون احترام الواقع الاجتماعي الإفريقي أدى إلى عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود السكانية ففي داخل الدولة الواحدة تجد جماعات لم يسبق لها العيش معا ولم يسبق لها التفاعل فيما بينها في إطار واحد لأنّ الاختلاف في العرق ،اللغة والدين تعد مقدسات هذه القبائل وعند أي تضارب في المصالح تحدث المواجهات كما وقع في دولتي روندا وبورندي بين "الهوتو والتوتسي" سنة 1994م ، ونفس الاسباب أدت إلى نشوب النّزاعات الداخلية في كل من انغولا ، سيراليون، ليبيريا وغينيا ومن أكبر الحروب

الأهلية الاكثر تعقيدا والتي تشكل لنا صورة واضحة عن مدى خطورة النّزاعات المسلحة في افريقيا ما وقع في جمهورية "الكونغو الأولى" (1996–1997) م، حرباً إقليمية كبرى شاركت فيها ثماني دول.[14]

ويمكن الوقوف على النّزاع المسلح في افريقيا الوسطى لأنّه يتوفر على العديد من الأسباب المتعلقة بالهوية والدين وفي نفس الوقت التدخل الاجنبي ، فقد نشب نزاعا مسلحا خلال الفترة (2004–2007) عبر تمرد اتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة في شمال شرق البلاد ، بقيادة ميشيل "جوتوديا" بعد استلام "فرانسوا بوزيزيه" السلطة في العام 2003 م، تميز بتعدد جبهات القتال بين المليشيات المتمردة التابعة لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة ضد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حيث استمر العنف إلى أن تمّ توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة واتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة في 13 أبريل 2007م. وتمكنت القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من السيطرة على الوضع بدعم من القوة المتعددة ا التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا .[15]

لكن تمرد جماعة "السيليكا " وانقلابها مرة أخرى على الرئيس "فرانسو بوزيزيه"، وانتشارها في شمال دولة جمهورية إفريقيا الوسطى إذ استطاعت هذه الجماعة اسقاط الرئيس في افريل من العام 2013 بالرغم من محاولات التفاوض والتسوية التي كان يرعاها الاتحاد الإفريقي والنيباد ، وعدد من دول الجوار، وبرز تحالف "أنتي بالاكا" المسيحي في مواجهة الاقلية المسلمة التي كانت تمثل التحالف الحكومي لجمهورية افريقيا الوسطى ، وبرز تأثير التدخل الفرنسي في افريقيا الوسطى من خلال انحيازها الظاهر والمتعمد في المناطق الحيوية لرعاية مصالحها.[16]

[14] Reyntjens, Filip. The Great African War: Congo and Regional Geopolitics, 1996–2006. Cambridge: Cambridge UP, 2009. p. 48

[15] / تقرير الأمين العام : الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية ، الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S488/2007 -09 10، ص.04.

[16] Henry Kam Kah, "Anti-Balaka/SELEKA Regionalization and Separatism in the History of Central Africa Republic", Conflict Studies Quarterly (Napoca, Romania: Babes-Bolyai University, Issue 9, October 2014,pp30-48.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

المبحث الثاني: دور المنظّمات الإفريقية في تسوية النّزاعات المسلحة.

تشكل لدى المجتمع الدولي ومؤسسات القارّة الافريقية السياسية وعيا سياسيا كبيرا من خلال المبادرات التي تطرحها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية بهدف تحقيق الامن والسلم في القارّة ودعم مشروع اعادة بناء الدولة التي تضررت مؤسساتها السياسية والقانونية جراء النزاعات المسلحة بمختلف مستوياتها، وهو ما يدفع بتجسيد مبادرات ذات طابع مشترك ومتعدد المستويات باتجاه السعي لحل او فض النّزاعات خاصة منها المزمنة والتي عادة ما تتوسع وتتحول الى نزاعات اقليميّة ، ولهذا فإنّ تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي وللمنظمات الإقليميّة الفرعيّة الأفريقيّة على الاستجابة للتحديات الامنية غير كاف بالنظر الى حجم هذه التهديدات الامنية التي تتصدرها النزاعات المسلحة خاصة منها الحروب الاهلية.

المطلب الأوّل: دور الاتحاد الافريقي في تسوية النّزاعات المسلحة.

اعتمدت معظم الدول الإفريقيّة على إدارة الأمم المتحدة للنّزاعات لعدّة اسباب اهمها أنّ الأمم المتحدة تبنت في مواثيقها بحق الشعوب في تقرير المصير وتصفية الاستعمار، وهذا ما جعل الدول الحديثة تتشبث بالميثاق لمواجهة الارتباطات السياسية و أطماع الدول الغربية وذلك وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدّاخلية واستمرت الدول الإفريقيّة في الاستناد الى المواثيق الأممية في حلّ مشكلاتها الأمنية خاصة منها النّزاعات الحدوديّة والصراعات القبَليّة على السلطة بالرّغم من نشاط الاتحاد الافريقي منذ نشأته اثناء انعقاد قمة "دوربان " في 11جويلية . 2002 م، والذي من بين اهدافه الأمنية ، الدّفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أرضيها واستقلالها وتعزيز السّلام والأمن والاستقرار في القارّة.[17]

أولا: دواعي تبني الاتحاد الأفريقي للسياسات الأمنية.

بدأ الاتحاد الافريقي في ادراك بعض الحقائق نظرا للتحديات التي واجهت مؤسساته والياته في تحقيق مجموعة الأهداف التي سطرها وتأتي في مقدمة هذه الحقائق أنّ قوة الاتحـــاد الإفريقـــي تبدأ مع قوة

[17] النداوي مهند: الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات "دراسة حالة الصومال" ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص.20.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

مجموعة من الدول القويّة والمتعاونة سياسيا واقتصاديا وعدم فسح المجال أمام التّدخل الأجنبي في الشؤون الدّاخلية للدول الافريقية بالرّغم من اللوائح الأممية وتشريعات القوانين الدولية التي تحظر ذلك ، كما زاد حجم التنافس الدولي الغير عادل في القارّة الذي يستنزف ثرواتها وفي ظل بقاء هذا العلاقة غير المتكافئة تضررت اقتصاديات الدول الإفريقيّة ومن هنا وجب اعادة بناء استراتيجية من طرف الاتحاد الافريقي تعمل على اعادة هيكلة اجهزته وآلياته الأمنية للتعاطي مع التهديدات الأمنية دون الحاجة إلى التدخل الأجنبي.

إنّ تجدد النّزاعات المسلحة في القارّة الإفريقيّة والانقلابات العسكرية أثبت للقادة الافارقة محدودية دور المؤسسات السياسيّة والأمنية التي تنتمي للاتحاد الافريقي بدليل أنّ الملفات الأمنية تتصدر معظم قممَ الاتحاد الإفريقي وهذا ما قد يؤثر سلبا على باقي القضايا المدرجة في نقاشات القادة الافارقة خاصة منها القضايا التنموية وتحديات أخرى اقتصادية ، صحية وبيئية ، ومن هذا الصدد توحدت رؤى العديد من قادة الدول الافريقية حول البحث في مقاربة جديدة تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتصدي لها وفق هذه الرؤية التي تتضمن القضايا التالية:

- ضرورة الإصلاح المؤسسي للاتحاد الإفريقي وذلك بتحدث التشريعات القانونية والسياسيّة التي تدعم سلطات وقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي في اتخاذ تدابير والاجراءات في المسائل الإقليمية والقارية.

- ضرورة تثبيت العلاقة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الإفريقي ، وتفعيل آليات منع النزاعات المسلحة بقدرة عالية لتجنب أي تأثير ضار على عمل الهيكل السياسي والأمني للاتحاد.

- ضرورة الاستجابة الفورية في مواجهة التغييرات غير الدستورية للحكومات لأنّها تستهدف الانقلابات استقرار المنطقة وتضر بمصداقية مؤسساتها .

- منع التدخل الاجنبي بأي شكل من الاشكال في النّزاعات المسلحة .

- تعزيز القدرات العسكرية لمجلس السلم و الأمن الإفريقي الكافية لتغطية حجم التحديات الامنية في القارّة الافريقية بالسرعة المطلوبة وبالكيفية الملائمة .

1- آليات مجلس السلم والامن الافريقي.

إنّ تكريس هذه الاهداف الأمنية يحتاج الى سلطة او جهاز أمني يعمل على تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد الافريقي وكان ذلك خلال انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في جويلية 2001 م، تبني فكرة إنشاء جهاز مجلس السّلم والأمن الإفريقي استنادا لنص المادة(5) من الفقرة (2) من الميثاق التأسيسي للاتحاد الذي منح السّلطة للمؤتمر باستحداث أجهزة يجدها مفيدة لتطبيق برنامج وتحقيق أهداف المنظمة، فقد تم اقرار بروتوكول إنشاء المجلس تحت رقم 678 في 28 جوان 2002 ـــبـــــ "دربان" وتم الاعلان عن انشاء مجلس السلم والامن الافريقي في الدورة الاولى في09-10 جويلية 2002 ودخل حيز التنفيذ في 2003/12/26م،[18]

وقد سطّر مجلس السّلم و الأمن الإفريقي، كما ورد في المادة الثالثة من البروتوكول التأسيسي العديد من الأهداف التي تتقاطع وتجتمع غلى تحقيق السّلم والأمن في افريقيا وفي هذا الصدد يمكن ان نتناول هذه الاهداف ومناقشتها من حيث الواقع الامني للمنطقة والمؤسسات التي تدعم هذه الاهداف بالإضافة إلى المعيقات التي تواجه كل هدف مسطر لتعزيز قدرات مجلس السلم والأمن الافريقي ويمكن أن نستعرضها في العناصر أو الاهداف التالية :[19]

أ. دعم السلم و الأمن في القارة الإفريقية:

يمكن تأويل هذه العبارة إلى مقاصد عديدة فكلمة دعم ليس فيها تشديد وحرص على تحقيق السّلم والأمن بقدر ما تكون تعني فرض أو تحقيق وغيرها من العبارات المفصلية في التعامل مع المسائل الأمنية ومن هنا وجب التأسيس لبيئة جديدة من خلال نصوص تشريعية تسعى لكبح النّزاعات المسلحة وانهاء مسبباتها.

ب. منع وتطويق النزاعات و صنع السلام:

وهذا لا يتأتى إلّا من خلال قرارات تمتثِل لها كل الدول الإفريقيّة ، وبالنّظر إلى واقع ما يحدث في بعض الدول الإفريقيّة من صدمات عنيفة داخلية وانقلابات عسكرية يُثبت غياب سلطة الرّدع بالرّغم

[18] محمد شوقي عبد العال : فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية"، دراسات استراتيجية ، العدد 157، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010 ، ص 15.

[19]Delphine Lecoutre , « Le Conseil de Paix et de Sécurité de L'Union africaine, clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique »,Afrique contemporaine ,Eté 2004, p141

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

من الاجراءات التي يفرضها الاتحاد الافريقي بشأن تعليق العضوية وغيرها من الاجراءات الاقتصادية ،ويبقى الأمر يحتاج إلى اجراءات أكثر فاعلية تُقوض وتطوق الحكومات والأنظمة التي تتسبب في العنف في مجتمعاتها.

ج. **إقامة نظام دفاع إقليمي مشترك:**

بالرّغم من النماذج السائدة في العديد من المناطق الافريقية وفق جماعات اقتصادية سعت في معظمها إلى تعزيز السلم والأمن في اقليمها في اطار تشريعات الاتحاد الإفريقي إلّا أنّها عرفت ايضا من بعض اعضائها انقلابات عسكرية وأزمات داخلية بحكم التباين الواضح في طبيعة الانظمة السياسية .

د. **تحقيق التنمية المستدامة:**

من خلال دعم الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد و حقوق الإنسان، فقد عملت دول القارّة الإفريقيّة على تحقيق التنمية لعقود لكنّها فشلت دون ذلك بحكم اعتمادها على النماذج الغربية والاقتراض من المؤسسات الماليّة الدولية التي تملي شروطها على الدول المقترضة مما شكل تناقضات في البرامج والسياسات نظرا لخصوصية المنطقة والمجتمعات الإفريقيّة.

ه. **محاربة الإرهاب الدولي بكل اشكاله :**

تُعد مسالة محاربه الارهاب من اكبر التحديات الامنية في افريقية نظرا للتطورات الاخيرة التي شكلت صورا جديدة للإرهاب في القارّة الإفريقيّة من حيث مصادره وتنوع مخاطره وارتباطه باستراتيجية المجتمع الدولي في اعلان الحرب على الارهاب في ظل تأويلات متناقضة بين الدول في تحديد مفهوم الارهاب فمعظم الدول الغربية لا تستثني النزاعات الداخلية للدول الإفريقيّة من التعبير عنها بأعمال العنف ووصفها بمنطقة ساخنة تمهيدا لتبرير تدخلاتها العسكريّة.

لذا ينبغي أن تطرح مسألة مكافحة الارهاب بالصيغة الإفريقيّة وفي اطار التشريعات والقوانين التي تنبثق عن الارادة السياسيّة الإفريقيّة من خلال مؤسسات الاتحاد الافريقي والمؤسسات الفرعيّة الاقتصاديّة والأمنيّة التابعة له أو التي يُشرف عليها، ولعل ما جاء في مبادرة الدولة الجزائريّة خلال الاجتماع الوزاري لمجلس السّلم والأمن للاتحاد الافريقي خلال شهر اكتوبر 2021م، التي تجسدت في طرح رؤية جديدة عبر مجموعة من المقترحات الرّامية لتعزيز الجهود الجماعية للدول الإفريقيّة وآليات المنظمة القاريّة في مكافحة الإرهاب والتي تم تبنيها بالإجماع والتأكيد كذلك على ضرورة

الاستعجال في تجسيدها على أرض الواقع ، خاصة وأنّ تطور التهديد الارهابي على الساحة القارّية يتزايد من حيث امتداده الجغرافي وتنوع مخاطره على الشعوب الافريقية.[20]

2- هياكل مجلس السلم و الإفريقي :

يتألف مجلس السلم و الإفريقي من أربعة هياكل رئيسية وهي [21]

أ. الإنذار المبكر بشأن الأزمات أو النزاعات المحتملة في القارة:

يُعتبر نظام الإنذار القاري المبكر (Continental Early Warning Sysetem) عنصرا رئيسيا للحد من مخاطر الازمات خاصة منها المتعلّقة بالحروب وهو يمنع وقوع الخسائر البشرية ويقلل من التأثير المادي والاقتصادي للازمات و لضمان فعّالية أنظمة الإنذار المبكر يجب أن تقوم بإشراك المجتمعات المعرّضة للخطر ، وتدريبها على التعرف على مؤشرات ودلائل نشوب النّزاعات وتسهيل نشر الرسائل والتحذيرات للوضع في مكان تواجدها

ب. القوة الإفريقية الجاهزة: (Standby Multidisciplinary Contingents)

تُعد بمثابة الآلية المركزية التي يعتمد عليها مجلس السلم والأمن الأفريقي بشأن نشر عمليات دعم السلم وفي حالات التدخل وفقا لنص المادة (4) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الصادر في جويلية 2000م، والمتمثلة في ثلاث حالات وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فقد تم استحداثها حسب نص المادة الثالثة عشر من البروتوكول التأسيسي لمجس السلم و الأمن الإفريقي من وحدات عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة في القارّة الإفريقية وهي وحدات جاهزة متعددة التخصصات والتي تضم عناصر مدنية وعسكرية وشرطية تكون جاهزة في الدول الأعضاء ومستعدة للانتشار

[20] اجتماع مجلس السلم والأمن الافريقي بالجزائر ، وكالة الانباء الجزائرية عن موقع https://www.aps.dz/ar/monde/114486-2021-10-22-14-00-20 بتاريخ 31-07-2022، 14.00.سا

[21] مجدي جلال صالح: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا 2003-2009 القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015 ، ص.23.

السريع في التوقيت المناسب.[22]

تتولى قيادة هذه القوات لجنة أركان حرب مكونة من وزراء دفاع الدول الأعضاء، و حدد تعداد هذه القوات مبدئيا بحوالي 15000 جنديا ويُنتظر منها أن تصل الى تعداد 30 000 جنديا وتبقى على حالة تأهب للانتشار السريع عندما يكلفها المجلس أو المؤتمر بذلك في حالة وجود نشوب نزاع مسلح او تهديد امني خطير في احدى الدول الاعضاء للانتشار الوقائي بهدف منع النّزاعات وبناء السلام ، كما تمتد مهامها في شكل بعثات للمراقبة والمتابعة والقيام بالمساعدات الإنسانية لكنّ الاشكال بقي قائما بحيث لا توجد آلية تقييم تقدم هذه القوّة على مستوى الألويّة الخمسة المكونة لها وتُعد خسارة كبيرة لعدم تكون لواء الشمال الإفريقي حيث كان بوسع هذا اللواء، التدخل العسكري في ليبيا بقوات أفريقية ، بدلاً من تدخل الدول الغربية وحلف "الناتو" وحول المنطقة الى بؤرة نزاع مزمن دفع المجتمع الليبي تكلفتها على نطاق واسع ويرجع هذا التأخر إلى الكثير من التحدّيات التي تحول دون القدرة على تأسيس القوة الأفريقية الجاهزة للانتشار السريع، أهمها ضعف ميزانية التحاد لتغطية التكاليف بالإضافة إلى الامكانيات والقدرات العسكرية المحدودة في معظم الدول الإفريقيّة.[23]

ج. صندوق السلم: (Peace Fund)

استُحدث صندوق السلم بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلام والأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن، فقد أنشئ صندوق السلم بموجب نص المادة رقم واحد وعشرين من البروتوكول التأسيسي لمجس السلم والأمن الإفريقي ويعمل الصندوق على تجاوز عقبة التمويل التي قد تُعيق مهام السّلم والأمن الإفريقي لأنّ بعثات مجلس السلم و الأمن الإفريقي بحاجة إلى إيواء وتغذية ونقل ومواصلات ورعاية صحية، ويسعى الصندوق لتحصيل عوائد مالية من خلال مساهمات الدو ل الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم و الأمن الإفريقي.[24]

---

[22] محمود زكريا محمود إبراهيم : عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلم: الآليات والواقع والتحديات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 03-07-2021، عن موقع : https://pharostudies.com/?p=7144 يوم 20-08-2022م،14.30سا

[23] مقر القوة الاقليمية الجاهزة ، عن موقع : https://www.echoroukonline.com/%D9 يوم 20-06-2022،سا 16.00

[24] محمد هيبة علي أحطيبة : دور مجلس السلم والأمن في إفريقيا في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، عدد3 ،2011،ص. 50.

د. هيئة الحكماء (Panel of the Wise)

هي هيئة تضم خمسة شخصيات يختارهم رئيس المفوضية الإفريقية ويتم تعيينهم لمدّة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر، يكون اختيار الأعضاء في هيئة الحكماء على أساس الكفاءة و النّضال في سبيل خدمة القضايا الإفريقية ، وتقوم هيئة الحكماء بإعطاء النصح لمجلس السلم والأمن و إلى رئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار كما تشارك بإعداد الاجراءات الملائمة لدعم جهود المجلس ورئيس تجسيدا لنص المادة الحادية عشر من البروتوكول المنشئ لمجس السلم و الأمن الإفريقي.

ثانيا: المقاربة التنموية في اطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد)

بدأ الاتحاد الأفريقي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة في القارّة الإفريقيّة من خلال رؤية جديدة تعمل على تعزيز التقارب والتضامن بين دول القارّة للتخلص من عدّة ظواهر اجتماعية تدخل ضمن التنمية البشرية كظاهرة الفقر ، المجاعة والجفاف ، الصراعات البينية والنزاعات المسلحة، ولأنّ هذه القضايا شكلت ولهذا تم إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، المعروفة اختصارا بـــ "نيباد"NEPAD" "DEVELOPMENTS'AFRICA FOR PARTNERSHIP NEW في أكتوبر 2001 م، حيث بدأت المبادرة الأولى و التي عُرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا " MAP " و قد تبني هذه المبادرة كل من الرّئيس الجنوب إفريقي " **تابو مبيكي**" مع الرئيس النيجيري "**أوليسيجون أوباسانجو**" والرّئيس الجزائري الراحل "**عبد العزيز بوتفليقة**".[25]

ثم تلتها مبادرة "أوميغا" التي طرحها الرّئيس السنغالي "عبد الله واد" في جانفي 2001م ، حيث تُركز إحداث تنمية شاملة و مستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كلّ الأنشطة العالمية أمّا المبادرة الثالثة و الّتي عُرفت بالتعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا ، و التي أعدتها اللّجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة و طرحتها الجزائر في ماي م2001 م ، و قد تم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" تقوم على أساس رؤية

[25] بلال بوجمعة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، دراسات إفريقية، العدد 58، ديسمبر 2017 م ، ص.45، 46.

مشتركة وقناعة موحدة حول ضرورة تُشكل استراتيجية لإعادة هيكلة الدول الافريقية اقتصاديا وسياسيا والسعي أيضا لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية[26]

1- الابعاد التنموية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا:

تنصَبُ اهتمامات "النيباد" حول دعم الأمن والسّلام في القارّة من خلال التنميّة المستدامة بمختلف مستوياتها حيث تولي اهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية في القارّة بحكم أنّ العوامل الاقتصادية مرتبطة اساسا بالعوامل السياسيّة في تعزيز الحكم الراشد والمواطنة فهي تساعد على توجيه الفرد نحو الاستقرار وتتكون لديه ميولا نحو الاندماج في المجتمع لأنّه يشعر بالأمن داخل وطنه وبالتالي يتراجع لديه هاجس الخوف والشعور بالتهديد ، كما تسعى المبادرة إلى تحقيق الاهداف التالية:[27]

- تحقيق الحكم السياسي الرشيد.
- تعظيم حجم التجارة الإفريقية البينية.
- تعزيز دور المرأة ، احترام حقوق الإنسان.
- زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.
- إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ونفاد الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية.

لتحقيق هذه الاهداف وضعت "النيباد" العديد من الأولويات يجب توفير شروط التنمية المستدامة المتمثلة في تبني الديمقراطية والحكم الرشيد سياسيا واقتصاديا وبناء القدرات والخبرات لإحداث إصلاحات سياسية ورفع الاستثمار في قطاعات الزراعة والتنمية البشرية والتركيز أكثر على الصحة والتعليم والعلوم التقنية

[26]Le nouveau partenariat poru le devleppment de l’afrique , Conférence sur la participation du secteur prive international au financement du NEPAD, DAKAR, 2002. p3.

[27] فوزية خد اكرم عزيز: "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الاستاذ بغداد: العدد 30 ،2013ص.426.

وإحياء التجارة فيما بين الدول الإفريقية مع فتح أسواق لمنتجاتها في البلدان المتقدمة وأخيرا الاهتمام بالبيئة. وضرورة تطوير البنى التحتية في قطاع الاتصالات ونقل ومياه وتشجيع تنويع الإنتاج والصادرات خصوصا الصناعات الزراعية والسياحة الاستخدام الأفضل للموارد. [28]

2- الإصلاح الاقتصادي في إطار مبادرة الشّراكة من أجل تنمية إفريقيا:

تتضمن "النيباد" رؤية الاتحاد الافريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارّة الإفريقية على المستوى المؤسسي آلية جديدة برؤية افريقية بالرغم من فتح مجال التعاون مع المنظمات الدولية والاممية والدول المانحة ، لكن يجب أن تبقى هذه المؤسسة بعيدة على التجاذبات والاملاءات الخارجية فهذا قد ينعكس على وحدة القارّة الإفريقية تجاه المهام والوظائف التي انشئت من اجلها هذه المبادرة في نفس الوقت لا يمكن الاغفال عن المشاركة الدولية مع الاتحادات الكبرى والمجموعات الدولية الصناعية.

إنّ ميلاد مبادرة الشّراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أو "نيبـــــاد" يرجع أساسا إلى جملة من الظروف أهمها أنّ القارّة لم تحقق التّنمية المرغوبة واتساع بؤر الظواهر الاجتماعية كالأمراض والفقر والصّراعات جراء الأوضاع الاقتصادية المزرية وتزايد حجم السّكان وككل التنظيمات والجماعات التي في برنامجها تحقيق أهداف منشودة فانّ لهذه المنظمة أهدافا تُعتبر سامية في نظر الإفريقيين قيادة وشعوبا وهي على النحو التالي :

أ. تخفيف عبئ الدّيون.[29]

ب. زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية:

ج. زيادة تعبئة الموارد المحلية :

د. إنعاش الاندماج الاقتصادي و تطوير التجارة بين الدّول الإفريقية.

ه. العمل على مضاعفة الأمن الغذائي.

[28] محمد محمود الامام : تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص87 - 86

[29] / تقريـــــر الجمعيـــــة العامـــــة للأمم المتحدة : التطـــــورات الأخيرة فيما يتعلق بالدين الخارجي للبلدان النامية24 -07 - 2012 / 189/66 ص .02.

و. الاستفادة المثلى من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. (TIC)

رغم ترسيخ الاتحاد الإفريقي الذي يضمّ كامل دول إفريقيا إلى جانب اهتمام "النيباد" الّذي يشكل حيزا كبير للشعوب في مجال الارتقاء والازدهار والعيش في ظروف حسنة إلا أن الأمور تبقى دائما تعرف عدّة صعوبات على مستوى الأعضاء والآليات المستخدمة والميزانية ويمكننا القول أنّ الاعتماد على الخارج في تمويل نشاطاتها وعدم تحقيق الاستقلالية من شأنه تقييد صانعي القرار في القضايا ذات الاهمية الاقليمية أو القارّية و في الواقع "النيباد" أنّها نالت اعتراف دولي بكيانها من خلال الاستثمارات المكثفة بين مهندسيها والبنك الدولي وصندوق النقد من اجل تنمية المنطقة و مكافحة الفقر والبطالة[30].

المطلب الثاني: آلية الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب افريقيا في تسوية النّزاعات المسلحة

يُمثل الاتحاد الأفريقي المنظمة الإقليمية الوحيدة في أفريقيا ذات التمثيل الدائم في الأمم المتحدة وهي مؤسسة تحاكي الاتحادات الاقليمية في مسايرة الاوضاع السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية وفق ما تستدعيه التحولات الدولية والاقليمية ولهذا سمح الاتحاد الافريقي للدول الافريقية بتشكيل منظمات فرعية تسعى في اطاره الى تحقيق اهداف تنموية في مجال اقليمها ، لكنها واجهت العديد من التحديات الامنية عرقلت مسارها التنموي تمثلت في النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية اغلبها تنتهي الى حروب اهلية.

أولا: توسع دور الجماعة الاقتصاديّة في افريقيا إلى أدوار امنية.

بدأت هذه المنظمة (Economic Community of West African States) تُفكر في أطر قانونية كآليات جديدة تعمل على حل وتسوية النزاعات المسلحة بالدرجة الاولى وتعمل أيضا على منع نشوب هذه الصراعات من خلال البحث في اسبابها ولهذا تبنت اغلب التنظيمات فكرة استحداث مجالس

30/ عادل عبد الرزاق : افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية ولاتحاد الافريقي روؤية مستقبلية ،القاهرة ، مطابع الهيئة المصرية العامّة للكتاب ،ط1، 2008 ، ص115.

السلم والامن مرفقة بأنظمة الانذار المبكر التي من شانها أن تجمع البيانات المتعلقة بالقضايا التي قد تتحول إلى نزاع في دولة عضو في المنظمة ومن هنا بدا العمل على توسيع مهام هذه المنظمات من الشأن الاقتصادي إلى التعاطي مع القضايا الامنية وقد تجسد هذا البناء المؤسسي الافريقي في مجموعة من المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية التي تهدف من خلال هياكلها المؤسسية الأمنية إلى تسوية النزاعات الواقعة في نطاقها الجغرافي.

وفي هذا الصدد طوّرت المنظمات الإقليمية في السنوات الأخيرة اتصالاتها مع عمليات السلام الأممية إذ أكد مجلس الأمن الدولي في قراره رقم / 1631 / في 17 أكتوبر 2005على ضرورة عقد اتفاقات تعاون مع المنظمات الإقليمية لتشارك في عمليات السلام المشتركة.[31] كما لقي القرار اهتماما كبيرا فتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية في نطاق حفظ السلم من شأنه أن يضفي الشرعية على وظائف هذه المنظمات في متابعة ومراقبة أو تسوية النزاعات ،حيث تُوّجت هذه الجهود من الأمم المتحدة في مضمار بناء السلم ومنع الصراع بتأسيسها لبعثة بناء السلم(PBC).(peace building commission) خلال سنة 2006 .

تهدف إلى تركيز جهود وطاقات جميع العناصر الفاعلة في الصراع لتنسيق المصادر وتنظيمها وتوحيد الاستراتيجيات من أجل بناء السام واستعادته في مرحلة ما بعد الصراع أو ما يُصطلح القول عنه عملية بناء اسلام عقب تسوية النزاع ولتشخيص هذه العلاقة بين الاتحاد الافريقي وباقي التنظيمات ينبغي ان نشير الى القواعد التي تضبط هذه العلاقة حفاظا على الصلاحيات وسلطة كل منظمة في حدود المبادئ والاهداف التي أنشئت من اجلها والتي تنص عنها بنود الاتفاقيات المنشئة أو الفرعية.[32]

1- الدور الأمني للجماعة الاقتصاديّة لدول غرب افريقيا.

تعتبر منظمة إقليمية فرعية تهدف إلى التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء مكونة من خمسة عشر(15) بلدا ، تأسست في عام . 1975 م، وفق معاهدة "لاغوس" بنيجيريا ، وتعتبر الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بمثابة الآلية المؤسساتية لدعم جهود التعاون الإقليمي بين دول الاعضاء تركزت جهودها في التكامل الاقتصادي بالمنطقة إلا أنّ سرعان ما تحولت اهتماماتها الى الجانب الامني لأنّ تهديدات

[31]AjayiTitilope.(2008). The UN, the AU and ECOWAS – A Triangle for Peace and Security in West Africa?. Berlin: Friedrich- Ebert- Stiftung.PP.1-9.

[32] أنس صقر أبو فخر، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل وتسوية النزاعات في إقليمها ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد 12 ع 01 يونيو2015، ص. 123.

النزاعات المسلحة التي تنشب في المنطقة شكلت عائقا لتحقيق مكسب التنمية الاقتصادية خاصة عندما ادركت الدول الاعضاء مدى الارتباط بين تحقيق الأمن والاستقرار بتحقيق التكامل الإقليمي والتنمية.[33]

الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاقها وصلاحياتها في عام1993 م، في ظل تزايد سكان منطقة غرب أفريقيا يقدر عدد سكان غرب إفريقيا بحوالي 380 مليونا نسمة ،عام 2018، ، أضحت تمثل ما يقرب من 45 ٪ من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذا إذا اعتمدنا توقعات الأمم المتحدة، فإن سكان غرب أفريقيا سيصل إلى ما بين 550 و 600 مليون نسمة بحلول عام . 2050 م، وهو ما يؤشر على زيادة الطلب على الحاجيات الاقتصادية للمنطقة وتوسع مجال التعليم والصحة والأمن ، وهور بما المخاوف التي دفعت بالدول الاعضاء الى تطوير الياتها لتجنب الازمات المتوقعة حدوثها بناء على هذ المعطيات ولهذا فإنّ نشأة "الايكواس" هي بمثابة استجابة طبيعية للتحديات الامنية المهددة لاستقرار المنطقة.[34]

وهذا ما تجسد في تعاملها مع ازمة التمرد العسكري الذي شهدته إفريقيا الوسطى عام 1996 ، مما أدى إلى تدخل الجماعة و الوصول الى اتفاق" بانجي " للسلام سنة 1997 الذي تضمن نشر قوات حفظ سلام افريقية ومنذ ذلك الحين ظهرت الحاجة الملحة لإيجاد الية ملائمة تقف على المسائل الامنية وفي 10 كانون الأوّل 1999 وقّعت الدول الأعضاء في " Lome " بروتوكول خاص بإنشاء آلية للأمن الجماعي أُطلق عليها آلية منع الصراع وإدارته وحله، وحفظ السلم والأمن ويمكن ان نتطرق الى التطورات الملحوظة في مسار الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من حيث الانتقال الى المجال الامني واستحداث الياته وهياكلها من خلال الإطار القانوني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتضمنة عدّة بروتوكولات ، القرارات ومعاهدات ساهمت في ارساء وتثبيت مصداقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.[35]

---

[33] Gilles Olakounlé Yabi ,The Role of ECOWAS in Managing Political Crisis and Conflict: The Cases of Guinea– Bissau , Grafikdesign, Germany : Friedrich – Ebert– Stiftung ,2010,p 06.

[34] محمد شريف شيباني: دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات في غرب افريقيا :دراسة في الاليات والانجازات ، مدارات سياسية م،5 ع1،2012 ، ص.317.

[35] Elowson, Camilla,J. MacDermott, Justin ,ECOWAS Capabilities in Peace and Security, Swedish Defence Research Agency, 2010.p24

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

2- القرارات والمعاهدات التنظيميّة للجماعة الاقتصاديّة لدول غرب افريقيا.

- بروتوكول عدم الاعتداء 1978م وبعد ذلك في خلال ثلاث سنوات دعمت الجماعة مواقفها من خلال بروتوكول آخر يتضمن المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع 1981م.

- إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عام 1991 م، وفي المقابل صدرت معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنقحة1993م.

- وقف استيراد وتصنيع الأسلحة الصغيرة 1998م في خطوة للتقليل من انتشارها باعتبارها عاملا مساعدا في سهولة نشوب النزاعات المسلحة، وبعدها جاء بروتوكول آلية الوقاية والإدارة والتنظيم الصراعات، وصون السلام والأمن 1999م.

- بروتوكول الحكم الرشيد والديمقراطي2001م وهو قرار يساعد على اتخاذ تدابير سياسية أمنية الدول وساعد في ذلك قرار إنشاء القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.2004 م.

- إنشاء برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحد من الأسلحة الصغيرة2006.م حيث تبقى هذه الاجراءات الوقائية داعمة للقرارات الامنية المتعلقة بتقويض اسباب نشوب الحروب ومن هناء تعزز الية الجماعة باعتماد إطار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع الصراعات 2008.م.

لقد استطاعت الجماعة الاقتصادية أن تتوصل الى مستوى بناء السلم والامن من خلال سياساتها الوقائية والحفاظ على امن واستقرار المنطقة من خلال اليات منع الصراع وادارته وحله وهو ما يمنح "الإيكواس" القدرة على التدخل في القضايا الأمنية والأزمات و أصبحت تمتلك نفس الغطاء القانوني الذي يمتلكه الاتحاد الإفريقي في التدخل في القضايا الأمنية، وتسعى الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي على النحو التالي :

3- الابعاد الأمنية للجماعة الاقتصاديّة لدول غرب افريقيا

- منع الصّراع الداخلي وإدارته وحلّه في إطار الشروط الواردة في المادة / 46 / من البروتوكول بالإضافة إلى تنفيذ المادة / 58 / من الاتفاقية المعدّلة للجماعة الاقتصادية، والتي تنص على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لحماية السلم والأمن والاستقرار داخل المنطقة، وإنشاء نظام لمراقبة السلم والأمن،

وتشكيل قوات لحفظ السلم داخل المنطقة وكذلك بروتوكول عدم الاعتداء، وبروتوكول الدفاع المشترك دعم السلام والأمن والاستقرار داخل الجماعة.[36]

- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات منع الصراع، الإنذار المبكر، السلم، مواجهة الجرائم المنظمة عبر الحدود، الإرهاب الدولي، مواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة، الألغام المضادة للأفراد.

- صياغة وتشكيل سياسات لمكافحة الفساد، وغسيل الأموال، والانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة.

ثانيا : آليات الاكواس لمواجهة التحديات الامنية في منطقة غرب إفريقيا .

1- الاليات التنظيمية والسياسية.[37]

أ. جمعية رؤساء الدول والحكومات:(Assembly of Heads of States and Governments) وهي الهيئة العليا لصناعة القرار فيما يتعلق بالمسائل ذات العلاقة بمنع الصراع، وإدارته وحله، وحفظ السلم والأمن، كما تعمل جمعية رؤساء الدول والحكومات على تحديد السياسات العامّة والتوجهات الكبرى للجماعة، ومتابعة تنفيذ أهداف الجماعة.

ب. مجلس الوساطة والأمن :(MSC).(Mediation and Security Council)

يتكون مجلس الوساطة والأمن ، من تسعة دول من الدول الأعضاء في الجماعة، ويقوم بمجموعة من الوظائف كإصدار القرارات اللازمة في كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل المنطقة نيابة عن جمعية رؤساء الدول والحكومات، وتنفيذ كافة بنود البروتوكول الخاص بالآلية تنفيذ كل السياسات الرامية إلى منع وإدارة الصراع، وحفظ السلم والأمن.

ج. مجلس الشيوخ :(The Council of Elders)

يضع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قائمة بأسماء الشخصيات الذين يمكن الاستعانة بهم من كل عام الشخصيات نيابة عن الجماعة

[36] أنس صقر أبو فخر ، مرجع سابق،ص.131.
[37] محمد شريف شيباني، مرجع سابق،ص.322.

الاقتصـــادية لـــدول غـــرب إفريقيـــا، بلعب دور الوسطاء، والموفِّقين والميسرين ويمكـــن أن تشمل هذه القائمة مختلـــف طبقات المجتمع بما في ذلك النساء، القادة السياسيين والزعماء العرفيين والتقليديين، ولابد من موافقة مجلس الوساطة والأمن على هذه القائمة، ويرفع مجلس الشيوخ تقاريره عن حالات الصراع ليتم الاتصال بهذه الشخصيات عند الضرورة من قبل رئيس مفوضية الإيكواس أو رئيس مجلس الوساطة والامن.[38]

د. نظـــام الإنـــذار المبكـــر:(Early Warning System)

أنشأت الجماعـــة الاقتصـــادية لـــدول غـــرب أفريقيـــا نظام إنذار مبكر يهتم بجمع البيانات والمعلومات حول المخاطر والتهديدات الأمنية في غرب افريقيا حيث يتم إعداد تقارير اسبوعية تستهدف المناطق أو الدول التي تشهد حوادث من شأنها أن تتطور الى تهديدات أمنية ،حيث ترسل الى مجلـــس الوســـاطة والأمـــن ويمكن أن تتخذ الجماعة تدابير واجراءات استباقية تُجنب المنطقة خطر تداعيات الحروب .

ه. وحدة الشؤون الانتخابية ومنع العمليات الفوضوية:(Electoral Affairs Unit and Preventing Chaotic Processes**)**

أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحدة للشؤون الانتخابية في جويلية 2006 لتقدم تقارير إلى قسم الشؤون السياسية حول علاقة المشمل الأمنية بالأوضاع السياسية في منطقة غرب أفريقيا والانتقال الديمقراطي والتسليم الأمن لمنع الصراعات وإدارتها وحلها

2- الاليات الأمنية

أ. لجنة الدّفاع والأمن: (Commission of Defense and Security)

تتكون مـــن رؤســـاء أركـــان الجيـــوش أو مـــا يعادلهـــا مـــن وزراء الدفاع والداخليـــة والأمـــن و خبـــراء مـــن وزارة الشـــؤون الخارجيـــة لكـــل دولـــة، اعتمـــادا علـــى البنـــود المدرجـــة فـــي جـــدول الأعمـــال وقد تدعو اللجنة أي خبراء لحضور اجتماعاتها وفقاً لجدول أعمالها من الأجهـــزة الأمنيـــة ، الهجـــرة والجمـــارك ، مكافحـــة المخـــدرات وتُعد لجنـــة الـــدفاع والأمـــن

[38] International Crisis Group, Mettre en œuvre l'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234, 14 avril 2016, p 11

هي المسؤولة عن دراسة التقنية و الموظفين الإداريين لتحديد الاحتياجات اللوجستية لعمليات السلام.

ب. **القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:(** The Standby Force of the Economic Community of West African States)

تتكون من عدّة وحدات متعدّدة الأغراض من مدنيين وجنود وتكون على أهبة الاستعداد في بلدانهم الأصلية وعلى استعداد للقيام بعمليات مثل المراقبة وصون واستعادة السلام، دعم الأعمال الإنسانية تطبيق العقوبات بما في ذلك الحظر، الانتشار الوقائي، عمليات بناء السلام ونزع السلاح، أداء مهام أنشطة الشرطة ولاسيما مكافحة الاحتيال والجريمة .

لقد بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشاطها اقتصاديا من أجل دفع التطور والنّمو الاقتصادي لدول الإقليم لكنّ تزايد الاحداث السياسية، وتهديدات الأمن الإقليمي حوّلها بشكلٍ تدريجي إلى منظمةٍ مسؤولةٍ عن إيجاد الحلول للصراعات المسلحة وغيرها من الأزمات السياسية، فتدخّلت بشكلٍ فاعل في العديد من الصراعات حيث كانت تجربها الاولى بتدخلها في" ليبيريا" بقوات حفظ سلام مرتين ، تدخلت اثناء الحرب الأهلية في سنة 1990– 1995م، ومرة ثانية في 1999– 2003م، وهذا طبعا يعدّ مكسبا للمنطقة لأنّ جماعة "الإيكواس" ، (Ecowas) وعجلت بالتدخل فيهذا النزاع "الليبيري" خوفا من تدخل القوى الخارجية في المنطقة تحت ستار الأمم المتحدة.[39]

وتدخلت أيضا في "سيراليون" عام 1991 وبدعم من مجموعة المراقبين العسكريين(ECOMOG) لمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" الإيكواس" تدخلت قوات حفظ السلام على خلقية الحرب الأهلية التي تسببت فيها الجبهة الثورية المتحدة بهجومها على مؤسسات الدولة للإطاحة بنظام الرئيس "جوزيف مومو" على خلفية تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقامت أيضا بالتدخل في صراع "غينيا بيساو" في عام1998 م، على اثر الانقلاب العسكري الذي قام به الرئيس المعزول "انسوماني ماني" ضد الرئيس "برناردو فييرا" واتهامه بدعم القوات المتمرد في السينغال ،مما اشعل الحرب بين القوات النظامية والمتمردين واستمرت الحرب الصراع بشكل متقطع الى غاية 2005 حيث جرت الانتخابات الرئاسية التي فاز بها "برناردو فييرا" ، لقد عملت الإيكواس على إنشاء مجموعة اتصال

[39] بدر حسن شافعي : تسوية الصراعات في افريقيا– نموذج الايكواس – القاهرة ، دار النّشر للجامعات ، 2009 ، ص 236.

دولية حول غينيا – بيساو في ماي 2006 م، وقدمت المساعدات لتعبئة المجتمع الدولي لكن هذا لم يمنعها من العودة مرة أخرى بعودة الصراع عقب عدة انقلابات منها انقلاب افريل. 2010م، انقلاب ديسمبر.2011م، وانقلاب 2012م، أي بمعدل كل عامٍ انقلابا وهذا شكل تحد امنيا كبير للمنطقة من حيث الاستقرار ولقوات "الاكواس" من حيث التمويل أمام جهود الإيكواس الرّامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في" غينيا بيساو".[40]

وسرعان ما وسعت "الاكواس" نشاطها لمنع تطور النّزاع أو انهائه بتدخلها في كوت ديفوار وغينيا بيساو على المستويين العسكري والدبلوماسي وبهذا اثبتت هذه الجماعة مدى نجاعة التجارب التكاملية في القارة الافريقية على مستوى المنظمات الفرعية لأنها تساعد على تقويض الخلافات وتوحيد الجهود وترسيخ التعاون بين دول المنطقة وبالتالي يمكن تعميم التعاون من مستوه الاقليمي الى المستوى القارّي .

إنّ التحديات والعقبات التي تواجه عمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الفرعية الثمانية في المجالين الأمني والاقتصادي كثيرة وفي بعض الاحيان معقدة ابرزها وجود بعض الدول في تبعية مطلقة للدول الاجنبية التي لاتزال قواعدها العسكرية تؤثر في السياسة الأمنية لهذه الدول وعلى مواقفها السياسيّة الاقليميّة بتدخلاتها العسكرية التي بلغت خلال العقد الاخير سبع (07) عمليات عسكرية رئيسية ، ولهذا يجب أن تحقق كل الدول الاستقلاليّة في كل القطاعات خاصة منها الأمن الغذائي والأمن الطاقوي لأنهما يشكلا الأمن القومي للدولة ، كما يستدعي الوضع ايضا تحديد استراتيجية فعالة في نطاق منع الصراع بتعزيز الآليات الإقليمية والقارّية.

الخاتمة:

لقد سعت الدول القارّة الإفريقية إلى تحقيق السلم والأمن بانتهاج عدّة مقاربات تنموية ومبادرات سياسية لإنهاء النّزاعات المسلحة ، تجسدت في كل من جهود الاتحاد الافريقي والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا ومساعي وجهود المنظّمات الفرعيّة بمختلف الآليات السلميّة والأمنيّة ، إلّا أنّ

[40] International Crisis Group, Mettre en oeuvrel'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234 | 14 avril International Crisis Group, Mettre en oeuvrel'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de
l'Ouest , Rapport Afrique N°234 | 14 avril 2016, p 11

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 3221 - 3258

المنطقة تواجه العديد من تحديات مختلفة المستويات منها ما هو مؤسسي مرتبط بهياكل ووظائف مؤسسة الاتحاد الافريقي والهيئات التابعة له في ضرورة تجاوز العراقيل التنظيمية والماليّة في نقص أو محدودية الموارد المتاحة لعمليات دعم السلم التابعة للاتحاد الأفريقي.

هناك تحديات تتعلق بطبيعة الأنظمة السياسيّة الافريقية التي لا تزال تبحث في مرجعيتها بعد التحولات السياسيّة الأخيرة التي شهدتها الدول الإفريقية ومنها ما هو مرتبط التركيبة الاجتماعية للمجتمعات الافريقية التي تعاني من التعصب لمقومات القبيلة تحت تأثير هاجس الخوف والشعور بعدم الأمان بالإضافة إلى العامل الخارجي المتمثل في التدخل الأجنبي وفرض قيوده على الدول أو المنطقة المتدخل فيها كما يضم هذا العامل التنافس الدولي الجائر على موارد القارّة الإفريقية في ظل افتقار هذه الاخيرة الى التقنيات والوسائل الكفيلة باستغلال مواردها في القارة الافريقية .

إنّ كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تحد من فعالية المؤسسات السياسية والاقتصادية الإفريقية في اداء وظائفها تجاه المهام الموكلة اليها في اطار تحقيق السلم والامن وانجاح مشاريع التنمية مما يستدعي التحضير لاستراتيجية افريقية شاملة يُشرف عليها الاتحاد الافريقي باشراك المنظمات الفرعية والجماعات الاقتصادية الفاعلة وفق الامكانيات والقدرات الملائمة والكافية في تغطية كامل ارجاء القارّة الإفريقية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال عقلانية استغلال موارد وثروات القارّة الإفريقية وتوسيع فرص الاستثمار البينية والقارّية.

أمّا بالنسبة للجانب الأمني يتطلب تفعيل الآليات الأمنية الإفريقية بشكل يسمح لأجهزتها من ممارسة مهامها باستقلالية وبصلاحيات تؤهلها الى مستوى حفظ السلام سواء خاصة منها القوة الإفريقية الجاهزة التابعة لمجلس السلم والامن الإفريقي أو القوات الجماعات الاقتصادية الثمانية وفي هذا الصدد لا يمكن أن نتجاهل ضرورة السعي لتوطيد علاقات الاتحاد الافريقي والمنظمات الفرعية مع المنظمات الدولية والإقليمية لدعم عملية السلام في المنطقة.

النتائج :

- ضرورة توسيع مهام الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصاديّة الفاعلة من الادوار السياسيّة والأمنية إلى تبني مبادرات مجتمعية تعمل على تأطير المواطن الإفريقي حول استجابته وتفاعله لمشايع تحقيق السلم.

- تحديث الهيكل التنظيمي لإدارة عمليات دعم السّلم والأمن خاصة منها ما تعلق بالصلات والتفاعلات البينية القائمة مع الإدارات الأخرى كما يشمل أيضا التنسيق القائم بين الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصاديّة الإقليميّة.

- ضرورة انهاء النّزاعات المسلحة القائمة وفق مقاربة المصالحة والقضاء على اسباب النّزاع في الدول الإفريقيّة ، ليبيا ، الصومال ، افريقيا الوسطى نظرا لتنامي وانتشار المخاطر والتهديدات التي تستهدف بناء السّلم في المنطقة.

- تسريع استكمال القوة الإفريقيّة الجاهزة التابعة لإقليمي الشمال والوسط الأفريقيين لمرحلة القدرة التشغيلية الكاملة .

- الاستفادة من التجربة التكاملية الإفريقيّة الفرعيّة وتحويل ولاءها للتكامل القارّي وفي هذا الصدد يجب أن تحظى منطقة الشمال الإفريقي بتجربة تكاملية جديدة تجمع الدول المتجانسة والمتقاربة ديبلوماسيا ، سياسيا وأمنيا.

- تعزيز دور بعثات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة خاصة منها المشتركة التي تعمل في اطار تسوية النّزاعات المسلحة وتسهيل مهامهم من حلال ازاحة العراقيل المتعلقة بسلامتهم من طرف الاطراف الغير راغبة في السلام والتهديدات الارهابية .

قائمة المصادر والمراجع :

أوّلا : الكتب باللّغة العربيّة :

1. النداوي مهند: الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات "دراسة حالة الصومال" ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

2. بدر حسن شافعي : تسوية الصراعات في افريقيا- نموذج الايكواس – القاهرة ، دار النّشر للجامعات، 2000.

3. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،ط.1 ،2007.

4. جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر:وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.

5. ديفيد ج فرانسيس ، منهجية تحليل النزاع في افريقيا إسهامات نظرية : ترجمة عبد الوهاب علوب ، محرر : فيخواخ جوميس بورتو،محرر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010

6. حسين عثمان محمد عثمان ،النّظم السّياسية بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية 2009 .

7. حسين قادري: النّزاعات الدولية دراسة وتحليل الجزائر : دار منشورات خير جليس،ط.1 ،2002.

8. مجدي جلال صالح: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا 2003-2009 القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015 .

9. محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.

10. نعيم الظاهر: الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: دار اليازوري العلمية، 2007.

11. سامي ابراهيم الخزندار: إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز جزيرة للد راسات،2014 .

12. عادل عبد الرزاق : افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية ولاتحاد الافريقي روؤية مستقبلية ،القاهرة ، مطابع الهيئة المصرية العامّة للكتاب ،ط1، 2008 .

13. عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، طرابلس: دار الرواد ،ط.1 ،2002.

14. تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 2005.

ثانيا: الرّسائل والمذكرات:

15. دحماني العيد ، الإصلاح السّياسي في دول القارّة الإفريقيّة في ظل التحوّلات الدولية ،الجزائر انموذجا (1999 – 2014) أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1439هـ – 2018م.

ثالثا: المقالات

16. أنس صقر أبو فخر، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل وتسوية النزاعات في إقليمها ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد 12 ع 01 يونيو2015.

17. بلال بوجمعة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، دراسات إفريقية، العدد58 ، ديسمبر 2017 م.

18. محمد شوقي عبد العال : فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية"، دراسات استراتيجية ، العدد157 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010 .

19. محمد هيبة علي أحطيبة : دور مجلس السلم والأمن في إفريقيا في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، عدد 3،2011.

20. محمد شريف شيباني: دور منظمة الايكواس في تسوية النزاعات في غرب افريقيا :دراسة في الاليات والانجازات ، مدارات سياسية م،5 ع.1 ، 2012.

21. فوزية خد اكرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الاستاذ، بغداد: ع30 ،2013.

رابعا :المواقع الإلكترونية :

22. الأمم المتحدة، السّلم والأمن، عن موقع:

https://news.un.org/ar/story/2020/02/10487322022-08-20 يوم 12.40سا ،

23. محمود زكريا محمود إبراهيم : عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلم: الآليات والواقع والتحديات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 03-07-2021، عن موقع :

https://pharostudies.com/?p=714 يوم 20-08-2022م،14.30سا

24. جوزيف سيجل، 03 جانفي 2022، انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية عن موقع:

https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-africas-coups-and-the-role-of-external-actors/ يوم 15-07-2022، 11.30 سا

25. اجتماع مجلس السلم والأمن الافريقي بالجزائر ، وكالة الانباء الجزائرية عن موقع: https://www.aps.dz/ar/monde/114486-2021-10-22-14-00-202022-07-31 بتاريخ ، 14.00سا.

26. مقر القوة الاقليمية الجاهزة ، عن موقع :

https://www.echoroukonline.com/%D916.00 يوم 20-06-2022،سا

الكتب باللّغة الاجنبية :

27. AjayiTitilope: The UN, the AU and ECOWAS , A Triangle for Peace and Security in West Africa?. Berlin: Friedrich- Ebert- Stiftung 2008.

28. Delphine Lecoutre : Le Conseil de Paix et de Sécurité de L'Union africaine, clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique .Afrique contemporaine ,Eté 2004.

29. Elowson, Camilla, J. MacDermott , Justin ,ECOWAS Capabilities in Peace and Security. Swedish Defence Research Agency, 2010.

30. Gilles Olakounlé Yabi :The Role of ECOWAS in Managing Political Crisis and Conflict, The Cases of Guinea- Bissau , Grafikdesign, Germany . Friedrich – Ebert- Stiftung ,2010.

31. Henry Kam Kah :Anti-Balaka/SELEKA Regionalization and Separatism in the History of Central Africa Republic , Conflict Studies Quarterly Napoca, Romania: Babes-Bolyai University. Issue 9, October 2014 .

32. Le nouveau partenariat poru le devleppment de l'afrique , Conférence sur la participation du secteur prive international au financement du NEPAD, DAKAR, 2002 .

33. International Crisis Group, Mettre en oeuvrel'architecture de paix et de sécurité:l'Afrique de l'Ouest ,Rapport Afrique N°234/14 avril 2016.

34. Reyntjens, Filip : The Great African War, Congo and Regional Geopolitics, 1996–2006 , Cambridge. Cambridge UP, 2009.

35. International Crisis Group, Mettre en œuvre l'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234, 14 avril 2016.